

### **THE EMERGENCE OF CENTRAL SHARIAH SUPERVISORY BODIES, THEIR ROLE IN REGULATING ISLAMIC BANKING SECTOR AND THE IMPACT OF THEIR DECISIONS: THE UNITED ARAB EMIRATES AS AN EXAMPLE**

نشأة هيئات الرقابة الشرعية المركزية ودورها في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي وأثر  
قراراتها: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً

Sofien Bessais<sup>i</sup>, Habeebullah Zakariyah<sup>ii</sup> & Azman Mohd. Noor<sup>iii</sup>

<sup>i</sup> (Corresponding author). PhD Candidate, Institute of Islamic Banking & Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia. sofienbessais@gmail.com

<sup>ii</sup> Associate Professor, Institute of Islamic Banking & Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia. habzak@iium.edu.my

<sup>iii</sup> Professor, Institute of Islamic Banking & Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia. azmann@iium.edu.my

#### Article Progress

Received: 14 December 2023

Revised: 12 March 2024

Accepted: 28 March 2024

<b>Abstract</b>	<p><i>Central Shariah Supervisory Bodies differ from one country to another in their form and tasks, as well as in the strength and impact of their decisions on the work of Islamic banking institutions. While this study highlights the Higher Shariah Authority (HSA) in the United Arab Emirates (UAE), the research problem lies in the impact of its decisions, which, despite their positive impact on regulating the Islamic banking sector in the UAE, had - in some cases - negative effects on some institutions. This study aims to understand the emergence of Central Sharia Supervisory Bodies, their development, and the needs that led to their emergence and spread in many countries. It also aims to know the role of the Higher Shariah Authority (HSA) in the United Arab Emirates (UAE) in developing and regulating Islamic banking work in the country, the efforts it has made to achieve this, and the impact of its decisions on the work of Islamic banking institutions operating in the UAE. The study was built on an inductive approach by collecting and tracking records related to the establishment and history of Central Shariah Supervisory Bodies, as well as by tracking and extrapolating the decisions and standards of Shariah governance of the HSA. The study also used a semi-structured interview approach by conducting interviews with a number of Islamic banking institutions in the UAE in order to find out the impact of the HSA decisions on their work. This research concluded that: the United Arab Emirates was late in establishing the HSA, despite the issuance of the 1985 law stipulating its establishment, but this did not happen until 2018, and many countries preceded it in doing so. Also, it concluded through the interviews that the decisions of the HSA - despite the important and pivotal role it played- had a negative impact on some institutions operating in the UAE due to the lack of an outcome study of some decisions taken. Finally, some suggestions and recommendations were presented to overcome these problems.</i></p> <p><b>Keywords:</b> Authority, Supervision, Banks, Decisions, United Arab Emirates.</p>
-----------------	--

## ملخص البحث

إن هيئات الرقابة الشرعية المركزية تحتلف من بلد إلى آخر في شكلها ومهامها وكذلك في قوة وأثر قراراتها على عمل المؤسسات المصرفية الإسلامية. وإذا تسلطت هذه الدراسة الضوء على الهيئة العليا الشرعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن مشكلة البحث تكمن في أثر قراراتها التي وبالرغم من أثرها الإيجابي في تنظيم القطاع المصرفي الإسلامي بالدولة غير أنه كان له -في بعض الأحيان- آثار سلبية على بعض المؤسسات. تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تاريخ نشأة هيئات الرقابة الشرعية المركزية وتطورها والحاجة التي أدت إلى ظهورها وانتشارها في عديد من الأقطار. كما تهدف إلى معرفة دور الهيئة العليا الشرعية بدولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي بالدولة وما قامت به من جهود من أجل تحقيق ذلك وأثر قراراتها على عمل مؤسسات الصيرفة الإسلامية العاملة بالإمارات. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي، وذلك بجمع وتتبع ما تم تدوينه في ما يخص إنشاء هيئات الرقابة الشرعية المركزية وتاريخ نشأتها، وكذلك بتتبع واستقراء قرارات ومعايير الحوكمة الشرعية للهيئة العليا الشرعية بالمصرف المركزي الإماراتي. كما استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات شبه المنظم لجمع المعلومات، حيث تم إجراء مقابلات مع عدد من مؤسسات الصيرفة الإسلامية بدولة الإمارات بغية معرفة أثر قرارات الهيئة العليا على عملها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، من أهمها: أن الإمارات العربية المتحدة تأخرت في إنشاء الهيئة العليا الشرعية بالرغم من صدور قانون سنة ١٩٨٥ الذي نص على إنشاءها إلا أن ذلك لم يتم إلا سنة ٢٠١٨، وسبقتها في ذلك العديد من الدول. كما تم التوصل من خلال المقابلات إلى أن قرارات الهيئة العليا الشرعية، وبالرغم من الدور المهم والمحوري الذي لعبته، كان لها أثر سلبي على بعض المؤسسات العاملة بالدولة وذلك نتيجة عدم دراسة مآل بعض القرارات والقوانين التي سنتها. وفي الأخير تم تقديم بعض المقترحات والتوصيات لتجاوز هذه الإشكالات.

الكلمات المفتاحية: هيئات، رقابة، مصارف، قرارات، الإمارات.

## المقدمة

إن التطور الذي تشهده المؤسسات المالية الإسلامية يدفعها إلى تطوير خدماتها ومنتجاتها بشكل دائم، وهذا التطور نفسه يفرض رقابة شرعية على الخدمات والمنتجات تتماشى مع متطلبات المرحلة من التزام أكبر بأحكام الشريعة، وقد لعبت هيئات الرقابة الشرعية الداخلية بالمؤسسات المالية الإسلامية دوراً محورياً

لضمان ذلك (أبو غدة، ٢٠٠١)، كما كان اعتماد العديد من الجهات الحكومية والهيئات الرقابية على عمل هذه الهيئات لمعرفة مدى موثمة المنتجات والعمليات للضوابط الشرعية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧). على الرغم من ذلك فقد ظهرت اختلافات وتباين في الفتاوى والآراء الفقهية الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية الداخلية ما أدى إلى إرباك العديد من العملاء والمستثمرين وحتى بث الشكوك في نفوسهم عن مدى شرعية ممارسات هذه المؤسسات (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧). من أجل ذلك نادى كثير من الباحثين وأهل الاختصاص بأهمية إنشاء هيئة رقابية شرعية مركزية تُعنى بمراقبة عمل الهيئات الشرعية على المستوى المحلي واعتماد معايير شرعية موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية وتكون المرجع والفيصل في الخلافات والتفسيرات الفقهية وذلك بالتقريب بين الفتاوى أو توحيدها على مستوى الدولة (إرشيد، ٢٠١٤؛ آل محمود، ٢٠١٨؛ بوساحة، ٢٠٢٣؛ بوهرين وزعبيط، ٢٠١٤؛ حماد، ٢٠٠٤؛ حميش، ٢٠٠٧؛ زنبالة وآخرون، ٢٠٢٣؛ الزيدانيين، ٢٠١٣؛ سادات، ٢٠١٥؛ السيابة والمجاهد، ٢٠٢٢؛ الشبيلي، ٢٠١١؛ الفزيع، ٢٠١١؛ المزيني، ٢٠٠٩؛ الهيتي، ٢٠١١). كما اقترح بعضهم أن يتم التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية في القطر الواحد واستدلوا على ذلك بتجربة ناجحة بدولة الإمارات العربية المتحدة إذ تم إنشاء تجمع لكل الهيئات الشرعية بالدولة تسمى "لجنة التنسيق الموحدة" (النشومي، ٢٠١١). بل ذهب بعضهم إلى إنشاء مؤسسة رقابة شرعية على المستوى الدولي تنضوي تحتها كل المؤسسات المالية الإسلامية بالعالم (طنش وعبادة، ٢٠١٩؛ العبيدي، ٢٠٠٩؛ مشعل، ٢٠١٣). واستجابة لهذه الحاجة، فقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) بإنشاء المعيار الثامن المتعلق بالهيئات الشرعية المركزية والذي يشجع على إنشاءها لكن دون إلزام (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٧)، كما أن عددا من الدول أنشأت هيئاتها الشرعية المركزية على غرار الإمارات، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، فلسطين، السودان، المغرب، ماليزيا، إندونيسيا، وغيرها. وتميزت هذه الهيئات باختلاف تسميتها وتنوع هيكلها التنظيمي والمسؤوليات المنوطة بها من دولة إلى أخرى.

وقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة، قبل إنشاء هيئتها العليا الشرعية، لجنة التنسيق الموحدة التي تجمع كل الهيئات الشرعية بالدولة بغية التشاور وإبداء الآراء ودراسة الأحكام الشرعية في منتجاتها وعملياتها واستثماراتها (النشومي، ٢٠١١)، كما أنها أصدرت قانون المعاملات التجاري الجديد سنة ٢٠٢٢ وتميز بكونه أول قانون تجاري في العالم تصدر فيه أحكام خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية (قانون المعاملات التجارية، ٢٠٢٢)، وهو ما من شأنه دعم فتاوى ومواقف الهيئة العليا الشرعية بحيث تجنبها والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالدولة إشكالية سد النقص التشريعي لعقود المعاملات المالية الإسلامية أمام المحاكم (آل محمود، ٢٠١٨). وقد كان لهذه الهيئة دورا محوريا في ضبط وتنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية بالدولة وذلك عبر إلزامها باتباع المعايير الشرعية لأيوفي (هيئة المحاسبة والمراجعة

للمؤسسات المالية الإسلامية، د.ت) وإصدار القوانين والقرارات والمعايير الحوكمية المناسبة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، د.ت). ومع نجاحها، فإن أثرها لا يبدو إيجابياً على بعض المؤسسات. من أجل ذلك أجرى الباحثون مقابلات مع عدد من مؤسسات الصيرفة الإسلامية بدولة الإمارات بأصنافها الثلاثة (مصارف إسلامية كاملة، نوافذ إسلامية، ومؤسسات تمويل إسلامي) وذلك لمعرفة دور الهيئة العليا الشرعية في تنظيم عمل هذه المؤسسات وأثر قراراتها عليها.

### هيئات الرقابة الشرعية المركزية: تاريخها وتطورها

منذ تأسيس أول مصرف إسلامي متكامل في العالم وهو بنك دبي الإسلامي سنة ١٩٧٥ (موقع بنك دبي الإسلامي، د.ت)، لم تتأخر الحاجة لإنشاء هيئة رقابة شرعية مركزية، فبالرغم من أن الهيئة الشرعية لبنك دبي الإسلامي لم يتم إنشائها إلا سنة ١٩٨٩، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت الأولى على مستوى العالم في سن قانون يدعو إلى إنشاء هذه الهيئة، فأصدرت القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، والذي نص في المادة رقم (٥) على تشكيل هيئة عليا شرعية بقرار من المجلس الوزاري، حيث تتكون من متخصصين في الشريعة الإسلامية والقانون والمصارف ويتم إلحاقها بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، وتمثل مهامها في الرقابة العليا على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان موائمة معاملاتها لأحكام الشريعة، إضافة إلى إبداء رأيها في المسائل التي تعترض هذه المؤسسات خلال قيامها بعملها، حيث يكون رأيها ملزماً لهذه الجهات (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ١٩٨٥). إلا أن هذه الهيئة لم تتشكل في ذلك الوقت ولم تتم ترجمة هذا القانون على أرض الواقع إلا سنة ٢٠١٨ حيث صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) ينص على إنشاء "الهيئة العليا الشرعية" تابعة للمصرف المركزي الإماراتي. فكان أول من سبق في إنشاء هيئة رقابة شرعية مركزية هي السودان سنة ١٩٩٢ بتأسيس "الهيئة العليا للرقابة الشرعية"، ثم إندونيسيا سنة ١٩٩٨ بتأسيس "المجلس الشرعي الوطني"، ثم تلتها العديد من الدول في ذلك مثل الكويت التي أسست "هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية" سنة ٢٠٠٣، ثم سورية بإنشاء "الهيئة الاستشارية الشرعية التابعة لمجلس النقد والتسليف" سنة ٢٠٠٨، فماليزيا بإنشاء "المجلس الاستشاري الشرعي" سنة ٢٠٠٩، وغيرها (مشعل، ٢٠١٦).

كما أن بعض هذه الهيئات المركزية طرأ عليها بعض التعديلات والتطوير، مثلاً في ما يخص دولة الإمارات كما أسلفنا أنها أصدرت قانون سنة ١٩٨٥ بإنشاء الهيئة العليا الشرعية غير أنه لم يفعل إلا بعد صدور قانون جديد في ذلك وأكب التطورات التي شهدتها الصناعة المالية الإسلامية ومتطلبات المرحلة. كذلك دولة الكويت، فبعد إنشائها هيئة الفتوى التابعة لوزارة الأوقاف والتي كان دورها منحصر في حل الخلاف الذي ينشأ بين هيئات الرقابة الشرعية حول الحكم الشرعي لبعض المسائل (مشعل، ٢٠١٦)، فقد

قام البنك المركزي الكويتي سنة ٢٠٢٠ بإنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية تابعة له وأعطاهها صلاحيات أوسع في ما يخص تعيينات أعضاء الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك إبداء الرأي الشرعي في ما يُطلب منها في القضايا المتعلقة بالمالية والصيرفة الإسلامية لدى مراكز التحكيم أو المحاكم غير أن رأيها غير مُلزم أمام هذه الأخيرة وإنما يُستأنس به في الحكم، وأيضاً في البت في الخلافات التي تنشأ بين أعضاء الهيئات الشرعية، وهي بذلك حلت محل هيئة الفتوى التي كانت تتبع وزارة الأوقاف (إضاءات، ٢٠١٢؛ الدعيج، ٢٠٢١). كما أن دولة إندونيسيا عند تأسيسها لـ"المجلس الشرعي الوطني" التابع لمجلس العلماء الإندونيسي سنة ١٩٩٨ لم تكن قراراته ملزمة إلى حين صدور القانون رقم ٢١ سنة ٢٠٠٨ والذي أقر إلزامية الفتاوى والقرارات الصادرة عن المجلس لجميع المؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالدولة (صالح والأمين، ٢٠١٣).

### دور الهيئة العليا الشرعية بدولة الإمارات في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي

تهدف الهيئة العليا الشرعية إلى معيرة وتوحيد ممارسات المؤسسات المالية الإسلامية، لتكون متوافقة مع المعايير الشرعية المعترف بها دولياً وأفضل الممارسات، وذلك من خلال التعاون مع الجهات المعنية. كما تهدف إلى دعم إنشاء بنية تحتية قوية لتحقيق المزيد من التطوير في مجال المالية الإسلامية بالدولة. وقد كلف المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ الهيئة بتولي مهام وضع القواعد والمعايير والمبادئ العامة للأعمال والأنشطة المالية المرخصة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والإشراف والرقابة على لجان الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية بالدولة وإبداء رأيها بخصوص الأنظمة والتعليمات الرقابية الخاصة بأنشطة وأعمال هذه الأخيرة. إضافةً إلى ذلك، تم تكليف الهيئة باعتماد الأدوات النقدية والمالية الإسلامية التي يصدرها ويطورها المصرف المركزي لإدارة عمليات السياسة النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، د.ت).

من أهم ميزات الهيئة العليا الشرعية هو إلزامية قراراتها لكل مؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالدولة، ومن أبرز القرارات التي اتخذتها هي اعتماد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) حيث ألزمت كل المؤسسات المذكورة باعتمادها في كل ما يتعلق بمنتجاتها وأنشطتها وخدماتها وفي كل ما يخص فتاوى وقرارات لجانها الشرعية (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ٢٠١٨).

كما أن إصدار معايير الحوكمة الشرعية هو من صميم مهامها، فقامت بإصدار أربعة معايير حوكمية حتى الآن، تميزت بأهميتها وأثرها في عمل المؤسسات المالية الإسلامية بدولة الإمارات، كان أبرزها معيار الحوكمة الشرعية الذي كان له الأثر الأكبر في تغيير واجهة عمل الإدارات الشرعية لهذه المؤسسات، حيث ألزم حوكمتها الشرعية بوضع آليات وضوابط تراعي حجمها وأعمالها وذلك لضمان التزامها

الدائم بأحكام الشريعة في كل الأنشطة والعمليات التي تقوم بها أو الخدمات والمنتجات التي تقدمها أو العقود التي تبرمها (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ٢٠١٨). ومن أهم هذه الآليات والضوابط: التنصيب على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه التزام المؤسسة بأحكام الشريعة وأهمية الإشراف الشامل عليها وتوفير الإطار المناسب والموارد الكافية لضمان تنفيذ متطلبات هذه الحوكمة على الوجه المطلوب. كذلك إلزامية تعيين لجنة رقابة شرعية داخلية تتكون من خمسة أشخاص إلا في حالات خاصة يستثنى فيها المصرف المركزي المؤسسة من هذا المطلب، وفي كل الحالات فلا يجب أن يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، كما حددت مسؤولياتهم ومعايير اختيارهم ومدة عضويتهم التي لا تقل عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ووضعت الضوابط والإرشادات المناسبة لضمان استقلاليتها، إضافة إلى إلزامية تقييم عمل اللجنة واعتماد لائحة تنظيمية لعملها يتم فيها عرض آلية اتخاذ القرارات وكيفية تطبيقها.

ومن أهم ما جاء في معيار الحوكمة الشرعية هو إلزامية تقسيم الرقابة الشرعية الداخلية لكل مؤسسة مالية إسلامية إلى ثلاثة أقسام رئيسية مع فصل واستقلالية بعضها عن بعض وعرفتها على أنها "خطوط الدفاع الثلاثة"، كما حددت وظيفة ومهام كل منها، وهي كالآتي:

١. قسم خط الأعمال المسؤول عن وضع اللوائح والإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ أعمال المؤسسة في ظل التزامها الدائم بمبادئ الشريعة.

٢. إدارة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية، وتتمثل مسؤوليتها في خمسة وظائف وهي كالآتي:

- أمانة سر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية: حيث تقوم بصياغة المحاضر وإعداد وتنظيم الاجتماعات الخاصة باللجنة، وتبليغ قراراتها إلى الأقسام المعنية بالمؤسسة ومتابعة تنفيذها، كما تقوم بأرشفة هذه القرارات والفتاوى، ومتابعة الأمور الإدارية المتعلقة باللجنة.
- الإستشارات الشرعية: حيث تقوم بتقديم استشارات شرعية مستندة في ذلك على فتاوى وقرارات اللجنة الشرعية.
- البحث والتطوير الشرعي: حيث تقوم بالبحوث اللازمة التي تطلبها اللجنة الشرعية، كما تساهم في تطوير المنتجات وصياغة العقود والسياسات مع الإدارات الأخرى.
- الامتثال أو الالتزام الشرعي: حيث تقوم بمراقبة مستمرة للمؤسسة لضمان امتثالها والتزامها بكل ما يصدر عن الهيئة العليا الشرعية من معايير وقرارات وفتاوى.
- التأهيل الشرعي أو التدريب: حيث تقوم من خلالها بتدريب وتأهيل موظفي المؤسسة في الجوانب المتعلقة بالالتزام الشرعي من وظائفهم.

٣. إدارة أو قسم التدقيق الشرعي: حيث تقوم بالتدقيق على معاملات وأنشطة وخزينة المؤسسة ضمن خطة سنوية للتأكد من التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة والتحقق من كفاءة وفعالية حوكمتها

الشرعية والإجراءات المعمول بها. وللمؤسسة المالية الإسلامية حرية تعيين مؤسسة أو جهة متخصصة للقيام بالتدقيق الشرعي الخارجي.

كما أكد هذا المعيار على ضرورة التزام كل المؤسسات المعنية بالدولة بما جاء فيه خلال مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ صدوره وتطبيق ما ورد فيه (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ٢٠١٨). فهل كانت هذه المدة كافية؟ وهل التزمت كل المؤسسات بهذا المعيار؟ وماهي آثاره وبقية المعايير والقرارات الأخرى الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية؟

**أثر معايير وقرارات الهيئة العليا الشرعية على عمل مؤسسات الصيرفة الإسلامية بدولة الإمارات**  
مع أهمية عمل ودور الهيئة العليا الشرعية وما أحدثته من ثورة في تنظيم قطاع المالية الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن مراقبة أثر ذلك على عمل المؤسسات ذات الصلة أمر في غاية الأهمية لمعرفة نجاعة ما تم إقراره وفرضه وهل حقق الأهداف المرجوة.

من أجل معرفة ذلك كان لابد من إجراء مقابلات مع عدد من هذه المؤسسات، وقد اختار الباحثون الإقتصار في هذا البحث على مؤسسات الصيرفة الإسلامية بدولة الإمارات والتي تتكون من: مصارف إسلامية كاملة، نوافذ إسلامية، ومؤسسات التمويل الإسلامي. فتم إجراء مقابلات مع مصرفين إسلاميين كاملين من أصل ثمانية، وأربعة نوافذ إسلامية من أصل خمس عشرة نافذة، ومؤسستين تمويليتين إسلاميتين من أصل تسعة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، د.ت)، وتمت فيها مقابلة رؤساء أقسام الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي وبعض العاملين في الأقسام الشرعية، غير نافذة إسلامية واحدة تمت الاستعانة فيها بأحد أعضاء لجننتها الشرعية الداخلية وذلك لعدم توفر إدارات شرعية لديها عند إجراء هذا البحث. ولأغراض البحث وتحقيق أهدافه، تم اعتماد نوع المقابلات شبه المنظم لمرونته مقارنة بالنوع المنظم وغير المنظم واعتباره أكثر نجاعة وفعالية، ويظهر ذلك في اشتماله على الأسئلة المفتوحة وغير المفتوحة في آن واحد.

ومن خلال المقابلات تم تجميع البيانات وتبويبها وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج. وقد كانت هذه الأخيرة متفاوتة من ناحية التزام مؤسسات الصيرفة الإسلامية بما يصدر عن الهيئة العليا الشرعية وأثر ذلك عليها. كما كانت آراء المقابلين متباينة بخصوص الهيئة العليا وقراراتها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة فروع: الأول يرى أن ما تقوم به هذه الهيئة هو أمر متميز وآثاره جد محمود، والثاني فيستحسنها مع بعض الملاحظات البسيطة بشأنها، وأما الثالث فيرى أن رغم ما قامت به من أشياء جيدة إلا أن له مؤاخذات شديدة على بعض قراراتها لما كان لها من أثر سيئ على بعض المؤسسات.

أما الفرع الأول فهم عموماً المصارف الإسلامية الكاملة، وقد ساعدتهم هيكلتهم وتنظيمهم قبل قدوم الهيئة العليا على التأقلم بسرعة ودون إشكاليات سواء من الناحية التنظيمية كفصل التدقيق الشرعي عن الرقابة الشرعية أو من ناحية تطبيق المعايير الشرعية لأبويي والقرارات الحوكمية عموماً. وبالتالي فإن العاملين بها يرون الأثر الجيد لهذه الهيئة على مؤسساتهم.

أما الفرع الثاني فهم بعض مؤسسات التمويل الإسلامي وبعض النوافذ الإسلامية الذين أثبتوا التزامهم حتى قبل قدوم الهيئة العليا من خلال هيكلتهم واللوائح والأنظمة الداخلية لهم فأروا نجاعة قرارات الهيئة العليا، فهؤلاء لهم إدارات شرعية ابتداء تضمن التزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أعمالهم وأنشطتهم.

وأما الفرع الثالث فهم أيضاً بعض مؤسسات التمويل الإسلامي وبعض النوافذ الإسلامية الذين أبدوا استحساناً كبيراً للحكومة الشرعية التي وضعتها الهيئة العليا، ولكنهم أبدوا تحفظات ومآخذات متفاوتة على بعض قراراتها، بل منهم من أبدى استياءً كبيراً. فأما الذين أبدوا فقط تحفظات بسيطة على بعض القرارات فهم عموماً من لم تكن لهم حوكمة شرعية قوية قبل قدوم الهيئة العليا فلم تكن لهم إدارات شرعية ولا اكتشاف للأخطاء التي تقع فيها المؤسسة، وبالتالي وجدوا صعوبات في تطبيق المعايير الشرعية لأبويي وبعض الإشكالات في تطبيق معايير الحوكمة الجديدة، ولعل هذه هي أهم أسباب التحفظات. وأما من أبدوا استياءً كبيراً فعموماً هم النوافذ الإسلامية رغم وجود هيكلية منظمة وإدارات شرعية لديهم، وذلك يرجع لمعيار حوكمي صدر عن الهيئة العليا يخص النوافذ الإسلامية تحت اسم "معيار المتطلبات الرقابية للمؤسسة المالية التي لديها نافذة إسلامية"، وجاء في الفقرة التاسعة من المادة الخامسة منه ما نصه: "يجب على المؤسسة التي لديها نافذة إسلامية اعتماد منهجية خاصة بإدارة الأنشطة والأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية داخل المؤسسة. ويجب أن تأخذ هذه المنهجية في عين الاعتبار المسائل المتعلقة بالعاملين في النافذة، والمقرات وفقاً لحجم ودرجة تعقيد الأعمال والأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد يُنتهج أحد الأشكال الآتية:

- فروع ومكاتب منفصلة قائمة بذاتها لخدمة متعاملي النافذة الإسلامية وإيجاد عاملين خاصين بالنافذة.
- وضع عاملي النافذة الإسلامية و/أو المخصصين للنافذة الإسلامية في شبكة الفروع والمقرات القائمة.
- أي شكل آخر بشرط موافقة المصرف المركزي عليه" (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ٢٠٢٠).



ومما أفادنا به بعض المقابلين بإحدى النوافذ الإسلامية القوية بالدولة أن البنك الأم للنافذة ركّز على لفظ "أو المخصصين للنافذة الإسلامية" في الشكل الثاني المقترح بالمعيار والذي يسمح -بهذا اللفظ- أن يقوم بتشغيل نفس الموظف في النشاط الإسلامي والتقليدي، وهو ما حصل لديهم إذ تم إلزام موظفي النافذة الإسلامية على ممارسة النشاط الإسلامي والربوي في نفس الوقت، وهو ما يفسر سياسة تقشف انتهجها البنك الأم دون مراعات لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي والعاملين به، فنتج عن ذلك استقالة شبه جماعية للعاملين بالنافذة لما في ذلك من مخالفة لقناعاتهم بحرمة الربا والتعامل به أو حتى المساعدة عليه، ونتج عن ذلك أيضا إغلاق فروعها بعدما كانت -في ذلك الوقت- النافذة الإسلامية الوحيدة على مستوى الدولة التي لها فروع خاصة بها، وبالتالي فقد تم تحجيم هذه النافذة. ورغم ما حدث، فقد حافظت هذه الأخيرة، بفضل الله ثم بجهود العاملين بها، على قوة التزامها الشرعي والحوكمي.

ولا شك أن ما حصل هو نتيجة لعدم دراسة المال من الهيئة العليا نفسها، وبالتالي يرى الباحثون أن عليها ضبط هذا القرار بعدم تركه مفتوحا لأي تأويلات ومقترحات تكون وبالا على الصناعة المالية الإسلامية. ومعلوم أن الخطأ وارد، فكل ابن آدم خطأ والكمال لله وحده سبحانه، ولكن تصحيح ما حصل يكون بتدارك الخطأ.

من جهة أخرى، ومن المآخذ التي تم تسجيلها لدى بعض المقابلين، هو إلزام كل مؤسسات الصيرفة الإسلامية بدولة الإمارات بالمعايير الشرعية لأيوبي، وحثهم في ذلك أن بعض المؤسسات ليست مؤهلة ولا مهينة لذلك رغم إعطائها مهلة سنة واحدة وهي مدة قد تكون معقولة لدى بعض المؤسسات دون أخرى لما قد يتطلبه هذا الأمر من جهد ووقت خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات الحوكمة الشرعية الضعيفة أو المنعدمة والتي لم تكن بها إدارات شرعية، في المقابل يرى كثيرون أن هذا الإلزام هو عين الصواب. ولعل كلا الفريقين له جانب من الصحة، فمن جانب يرى الباحثون أن إلزام المؤسسات بالمعايير الشرعية لأيوبي هو أمر متميز وفي غاية الأهمية وذلك لضبط أعمال هذه المؤسسات وجمعها على مرجع واحد، في المقابل ورغم أن بعض المؤسسات غير مؤهلة ولا مهينة لتطبيق هذه المعايير لديها، فإن الهيئة العليا أعطتها المهلة الكافية والوافية لذلك، ولها من الإمكانيات ما يمكنها من تحقيق ذلك في أحسن الظروف، ولكن للأسف كثيرا من هذه المؤسسات تباطأت في هذا الأمر ولم تتعامل معه بالجدية الكافية وهذا ما خلق لها الصعوبات والإشكاليات. ومن الأمثلة على ذلك هو إحدى النوافذ الإسلامية التي تأخرت لسنوات في التزامها بقرارات الهيئة العليا حتى أنها لم تقم بإنشاء إدارتها الشرعية إلى حين إجراء المقابلة مع أحد أعضاء لجنّتها الشرعية في النصف الأول من العام ٢٠٢٣. كذلك، وفي نفس الفترة، تمت مقابلة إحدى مؤسسات التمويل الإسلامي قيد الدراسة وقد كانت أنشأت إدارتها الشرعية حديثا حيث أفادت بأنها تواجه صعوبات في تطبيق معايير وقرارات الهيئة العليا الشرعية خاصة وأنها لا تزال حديثة عهد بالمؤسسة ولا زالت تكتشف الأخطاء المرتكبة قبل قدومها وتحاول تصويبها أو تفاديها ما أمكن.

من البدائل التي يمكن طرحها عوض فرض المعايير الشرعية لأيوبي، خاصة في ظل عدم تقبل وعدم استعداد كثير من المؤسسات لذلك، هو إنشاء المصرف المركزي لمنتجات مالية إسلامية للعقود الأكثر تداولاً واستعمالاً أو ما يُعبر عنها بالعقود النمطية كالإجارة والمراجحة وغيرها وفرض التعامل بها وتطبيقها على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، وبذلك يكون التعامل مع منتج جاهز أسهل للمؤسسات من تطبيق معايير شرعية على منتجاتها وخدماتها الحالية.

### الخاتمة

منذ ظهورها، لعبت هيئات الرقابة الشرعية المركزية دوراً مهماً في تنظيم القطاع المصرفي الإسلامي، وهو ما دفع العديد من الدول لتبني هذه الفكرة وإنشاء هيئاتها الشرعية المركزية. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة في سن قانون ينص على إنشاء هيئة رقابة شرعية مركزية منذ سنة ١٩٨٥ غير أنه لم تتم ترجمته على أرض الواقع إلا سنة ٢٠١٨. ورغم حداثة، فقد لعبت الهيئة العليا الشرعية بالمصرف المركزي الإماراتي دوراً محورياً في تنظيم القطاع المصرفي الإسلامي وضبطه من خلال سن قوانين ومعايير تنظيمية وقرارات كان أهمها اعتماد المعايير الشرعية لأيوبي في جميع المؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالدولة، إلى جانب دورها في فرض رقابة على الجهات المذكورة والتي تشمل حتى لجانها الشرعية، إذ أنها لا تهدف بذلك إلى تقييد عمل هذه اللجان أو إلغائها دورها وإنما للتأكد من موثمة الأنشطة والخدمات لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك للحد من الاختلافات في الفتاوى التي تصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض والذي من شأنه أن يشوش على العملاء والمستثمرين.

### أهم النتائج

كانت دولة السودان أول من أنشأ هيئة رقابية شرعية مركزية لديها ثم تلتها في ذلك دول عدة. ورغم تأخر دولة الإمارات نسبياً في إنشاء هيئتها الرقابية الشرعية المركزية (الهيئة العليا الشرعية) فإن الجهود المبذولة من طرف هذه الهيئة كانت لها نتائج جد محمودة، غير أن بعض القرارات والقوانين الصادرة عنها كان لها أثر سلبي على بعض مؤسسات الصيرفة الإسلامية بالدولة إما بعدم القدرة على تنفيذ ما يصدر عنها في الوقت المناسب أو بتأويل نصوصها تأويلات تضر بهذه المؤسسات، والسبب في ذلك هو عدم دراسة الهيئة مآل تطبيق ما يصدر عنها وهو ما من شأنه الإضرار ليس فقط بهذه المؤسسات وإنما بالصناعة المالية الإسلامية عموماً.

## التوصيات

يوصي الباحثون الهيئة العليا الشرعية بدولة الإمارات العربية المتحدة بعدم ترك المجال مفتوحاً أمام التأويلات الخاطئة لقراراتها وذلك عبر دراسة مآلات ما يتم إقراره من طرفها قبل تعميمه وقياس أثر ذلك على عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أجل تحقيق ذلك يوصى بتكثيف تشاور الهيئة مع المؤسسات ذات الصلة. كما يوصي الباحثون مؤسسات الصيرفة الإسلامية لا سيما النواذ الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامي بمزيد الالتزام بما يصدر عن الهيئة العليا الشرعية والتعامل معها تعاملًا إيجابيًا إما بتطبيقها دون تأخر أو بالتفاعل مع الهيئة بتقديم مقترحات تحسينية.

## المراجع

- أبو غدة، عبد الستار. (٢٠٠١). الهيئات الشرعية، تأسيسها، أهدافها، وواقعها. البحرين: ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الأول للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
- إرشيد، محمود عبد الكريم أحمد. (٢٠١٤). الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية. الأردن: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ١٠(٤)، ٢٩٥-٣١٩.
- إضاءات. (٢٠١٢). الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية. الكويت: نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية. السلسلة ٥(١)، ٣.
- آل محمود، عبد اللطيف محمود. (٢٠١٨). دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي. البحرين: ورقة مقدمة لملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني: البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة.
- بنك دبي الإسلامي. (د.ت). نبذة عن الشركة. تمت زيارة الموقع بتاريخ: 31/10/2023 <https://www.dib.ae/ar/about-us/investor-relations>
- بوساحة، محمد لخضر. (٢٠١٤). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. الجزائر: مجلة المعيار، ٥(٩)، ٣٦٠-٣٥١.
- بوهرين، فتيحة وزعيط، نور الدين. (٢٠١٤). الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية لهيئة الرقابة الشرعية ببنك الإثمار البحريني. الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، ٤٢(١)، ٢٥٣-٢٣٧.
- حماد، حمزة عبد الكريم. (٢٠٠٤). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير. عمان: كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- حميش، عبد الحق. (٢٠٠٧). تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. الشارقة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، ٤(١)، ٩٥-١٤٨.

- الدعيج، دانة. (٢٠٢١). الرقابة الشرعية على البنوك بين المركزية واللامركزية. موقع جريدة القبس. تمت زيارة الموقع بتاريخ: 25/03/2024. <https://www.alqabas.com/article/5831646> -رأي-متخصصا لرقابة-الشرعية-على-البنوك-بين-المركزية-واللامركزية.
- زنبالة، حاتم ولوبيس، أسعولياي ومحمد بلوي، محمد عبد الوهاب فتوي. (٢٠٢٣). الرقابة الداخلية في المصارف الليبية الإسلامية من المنظور الإسلامي: المقومات والتحديات. ماليزيا: مجلة القناطر العالمية للدراسات الإسلامية، ٢٩(١)، ١٠٠-١٢٠.
- الزيدانيين، هيام محمد. (٢٠١٣). الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق. الأردن: مجلة دراسات: علوم الشرعية والقانون. المجلد ٤٠(١)، ٨٩-١١٠.
- سادات، محمد محمد. (٢٠١٥). المسؤولية المدنية للمصارف الإسلامية عن أعمال هيئات الرقابة الشرعية. الشارقة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية-عدد خاص في التمويل الإسلامي، ١٣(١)، ٥٧-٨٩.
- السيابية، علياء بنت حمود والمجاهد، محمد سعيد. (٢٠٢٢). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: مفهوما ومكوناتها وموقعها في الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي والنماذج التطبيقية لها في سلطنة عمان. مصر: مجلة البحوث والدراسات الشرعية، ١٣٩، ٧-٣٢.
- الشبيلي، يوسف بن عبد الله. (٢٠١١). الرقابة الشرعية على المصارف ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف. المملكة العربية السعودية: مجلة العدل، ٥٣، ١٤٥-١٨٤.
- صالح، أحمد نظيف عبد المجيب والأمين، ناصح. (٢٠١٣). نحو أسلمة الإقتصاد الإندونيسي-دراسة مقتضبة حول فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية. إندونيسيا: مجلة Equilibrium، ١(١)، ٧٢-٩٢.
- طنش، خلود أحمد وعبادة، ابراهيم عبد الحليم. (٢٠١٩). استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي: دراسة تحليلية نقدية. الشارقة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، ١٦(٢)، ٦١٥-٦٥٠.
- العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف. (٢٠٠٩). دراسة هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية واقعا وتقييما (تعارض الفتوى أتمودجا). دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي: بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول".
- الفرج، محمد عود. (٢٠١١). توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي. البحرين: مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث.
- المزيني، خالد بن عبد الله. (٢٠٠٩). ترشيد العمل في الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مع صياغة مشروع نظام للهيئة العليا للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. دبي: دائرة

- الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بديي: بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول".
- مشعل، عبد الباري. (٢٠١٣). تقويم إسهامات المصارف المركزية في الموازنة الشرعية والرقابة والتنظيم للصناعة المالية الإسلامية. ماليزيا: المؤتمر العالمي الثامن لعلماء الشريعة.
- مشعل، عبد الباري. (٢٠١٦). هيئة الرقابة الشرعية العليا تجارب مقارنة وإطار مقترح. البحرين: النسخة الحادية عشر من مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي السنوي بعنوان "المالية الإسلامية في اقتصاد ما بعد النفط".
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (١٩٨٥). القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية. تمت زيارة الموقع بتاريخ: <https://www.centralbank.ae/media/gdedr4ps/lawno6-1985-31/10/2023-islaminbanks-1.pdf>
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (٢٠١٨). الهيئة العليا الشرعية. تمت زيارة الموقع بتاريخ: <https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/islamic-01/10/2023-finance/shariah>
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (٢٠١٨). قرار الهيئة العليا الشرعية رقم ١٨/٣/٢٠١٨. تمت زيارة الموقع بتاريخ: <https://www.centralbank.ae/media/rg0l3wlg/the-higher-shari-ah-authority-resolution-no-18-3-2018.pdf>
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (٢٠١٨). معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. تمت زيارة الموقع بتاريخ: <https://www.centralbank.ae/media/oyrdsg2b/standard-re-shari-ah-governance-for-islamic-financial-institutions.pdf>
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (٢٠٢٠). معيار المتطلبات الرقابية للمؤسسة المالية التي لديها نافذة إسلامية. تمت زيارة الموقع بتاريخ: <https://www.centralbank.ae/media/v5lbhcgq/standard-re-regulatory-requirements-for-financial-institutions-housing-an-islamic-window-final-p.pdf>
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (د.ت). الخدمات المصرفية الإسلامية. تمت زيارة الموقع بتاريخ: <https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/islamic-finance/islamic-banking>
- النشومي، عجيل جاسم. (٢٠١١). إمكانية توحيد فتاوى الهيئات الشرعية. الدوحة: أبحاث مؤتمر الدوحة الثاني للمال الإسلامي.
- الهيبي، عبد الرزاق رحيم. (٢٠١١). أثر استقلال الرقابة الشرعية على التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية. بغداد: مجلة كلية العلوم الإسلامية، ٢٨، ٧٥-١١٥.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). (٢٠١٧). معيار الحوكمة رقم ٨: الهيئة الشرعية المركزية. المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). (د.ت). أيوبي ترحب باعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة معاييرها الشرعية. تمت زيارة الموقع بتاريخ: 01/10/2023. <https://aaofi.com/announcement/> أيوبي-ترحب-باعتماد-دولة-الإمارات-العرب/.

وزارة الإقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٢). مرسوم بقانون اتحادي رقم (٥٠) لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون المعاملات التجارية. تمت زيارة الموقع بتاريخ: 01/10/2023. <https://www.moec.gov.ae/documents/20121/0/مرسوم+بقانون+بشأن+إصدار+قانون+المعاملات+التجارية-4384-34cd-3fd1-eaceffd7.pdf/eaceffd7-4384-34cd-3fd1-d9ce7499c183?t=1673496708947>

## REFERENCES

### Conference

- Abu Ghuddah, A. S. (2001). *Al-Hay'at Ashariyah, Ta'sisuha, Ahdafuha, wa Waqi'uha*. Bahrain: A Research Paper Presented at the First Conference of Shariah Boards in Islamic Financial Institutions.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). (2017). *Miyaar Al Hawkamah Raqam 8: Al Hay'ah Al-Shar'iyah Al Markaziyyah*. Shariah standards for Islamic financial institutions. Bahrain: AAOIFI.
- al-'Abidiyy, I. 'A. (2009). *Dirasah li Hay'at al-Fatwa wa al-Raqabah al-Shar'iyah Fi al-Muassasat al-Maliyah al-Islamiyyah Waqi'an Wa Taqyiiman (Ta'arud al-Fatwa Anmudhaja*. Dubai: Islamic Affairs and Charitable Activities in Dubai: Research submitted to "Mu'tamar al-Masarif al-Islamiyyah Bayn al-Waqi' wal Ma'mul".
- al-Fazi', M. 'A. (2011). *Tawhid al-Marji'iyah al-Shar'iyah Fi Mihnath al-Tadqiq al-Shar'iy*. Bahrain: Third Shariah Auditors Conference.
- Ali Mahmud, 'A. M. (2018). *Dawr Hayat al-Raqabah al-Shar'iyah al-Markaziyah Fi Mu'alajat al-Naqs al-Tashri'iy*. Bahrain: Paper presented to the Second Bahrain Islamic Bank Forum: Islamic Banks between Shariah Standards and Applicable Laws.
- al-Maziniyy, K. 'A. (2009). *Tarshid al-'Amal Fi Al Hayat al-Shar'iyah li al-Muassasat al-Maliyyah Ma'a Siyaghat Mashru' Nidham li al-Haya al 'Ulya li al-Hayat al-Shar'iyah Fi al-Mu'assasat al-Maliyah al-Islamiyyah*. Dubai: Islamic Affairs and Charitable Activities in Dubai: Research Submitted to: "Mu'tamar al-Masarif al-Islamiyyah Bayn al-Waqi' Wa al-Ma'mul".
- al-Nashamiyy, 'A. J. (2011). *Imkaniyyat Tawhid Fatawa al-Hayat al-Shariyyah*. Doha: Research papers of the Second Doha Islamic Finance Conference.
- Mish'al, 'A. (2013). *Taqwim Ishamat al-Masarif al-Markaziyah Fi al-Muwa'amah al-Shar'iyah wa al-raqabah wa al-Tandhim li al-Sina'ah al-Maliyah al-Islamiyyah*. Malaysia: The 8<sup>th</sup> International Conference of Sharia Scholars.
- Mish'al, 'A. (2016). *Hayat Al-Raqabah al-'Ulya Tajarib Muqaranah wa Itar Muqtarah*. Bahrain: The 11<sup>th</sup> edition of the Annual-Islamic Banking and Finance Conference entitled "Al Maliyah Al-Islamiyyah Fi Iqtisad Ma Baad Annaft".

## Journal

- al-Haytiyy, 'A. (2011). Athar Istiqlal al-Raqabah al-Shar'iyah 'Ala Iltizam al-Masarif al-Islamiyyah bi al-Ahkam al-Shar'iyah. *Baghdad: Journal of the College of Islamic Sciences*, 28, 75-115.
- al-Shubayliyy, Y. 'A. (2011). Dawr al-Raqabah al-Shar'iyah 'Ala al-Masarif Dawabituha wa Ahkamuha wa Dawruha fi Dabt 'Amal al-Masarif. *KSA: Al 'Adl Journal*, 53, 145-184.
- al-Siyabiyyah, 'U. H. & al-Mujahid, M. S. (2022). Al-Raqabah al-Shar'iyah fi al-Masarif al-Islamiyyah: Mafhumouha wa Mukawinatuha wa Mawqi'uha fi al-Haykal al-Tanzimiyy li al-Masraf al-Islamiyy wa al-Namadhaj al-Tatbiqiyyah Laha fi Sultanat Oman. *Egypt: Journal of Shariah Research and Studies*, 139, 7-32.
- Azzidaniyyin, H. M. (2013). Al-Raqabah al-Shar'iyah 'Ala al-Masarif Al-Islamiyyah Bayna al-Ta'sil wa al-tatbiq. *Journal Dirasat: Sciences of Shariah and Law*, 40(1), 89-110.
- Bouhrin, F., & Zaibet, N. E. (2014). Al-Raqabah Al-Shar'iyah 'Ala 'Amal al-Masarif Al-Islamiyyah: Dirasah Midaniyah li Hay'at al-Raqabah Al-Shar'iyah bi Bank Al Ithmar al-Bahrayniyy. *Algeria: Journal of Human Sciences*, 42(1), 237-253.
- Bousaha, M. L. (2014). Al-Raqabah Al-Shar'iyah fi Al Masarif Al-Islamiyyah. *Algeria: Journal of Al-Mi'yar*, 5(9), 351-360.
- Edaat. (2012). Shariah Supervision in Islamic Banks. *Kuwait: Awareness Bulletin Issued by the Institute of Banking Studies, Series 5(1)*, 3.
- Hammish, 'A. H. (2007). Taf'il Dawr Hay'at al-Fatwa wa Al-Raqabah Al-Shar'iyah fi Al Mu'assasat al-Maliyah al-Islamiyyah. *Journal of Shariah and Law Sciences, University of Sharjah*, 4(1), 95-148.
- Irshid, M. 'A. A. (2014). Al-Raqabah al-Shar'iyah wa Waqi'uha fi al-Masarif al-Islamiyyah al-Falastiniyyah. *Jordan Journal of Islamic Studies*, 10(4), 295-319.
- Sadat, M. M. (2015). Al-Mas'uliyah al-Madaniyyah Li al-Masarif al-Islamiyyah 'An 'Amal Hay'at Al-Raqabah Al-Shar'iyah. *University of Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences - Special Edition in Islamic Finance*, 13(1), 57-89.
- Saleh, A. N. 'A. M. & Al-Amin, N. (2013). Nahwa Aslamat al-Iqtisad al-Indunisiyy - Dirasah Muqtadhabah Hawl Fatawa al-Hay'ah al-Shar'iyah al-Wataniyah. *Indonesia: Equilibrium Journal*, 1(1), 72-92.
- Tanash, K. A. & 'Ubadah, I. 'A. H. (2019). Istiqlaliyyat Hay'at al-Raqabah al-Shar'iyah wa Dawruha Fi Ta'ziz al-'Amal al-Masrafiyy Al-Islamiyy Fi Dhaw'i Ma'ayir al-Hawkamah Assadirah An AAOIFI: Dirasah Tahliliyah Naqdiyyah. *Sharjah: University of Sharjah Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies*, 16(2), 615-650.
- Zenbela, H., Lubis, A., & Mohd Balwi, M. A. W. F. (2023). Internal Control In Libyan Islamic Banks From Islamic Perspective: Ingredients And Challenges: الرقابة الداخلية في المصارف الليبية الإسلامية من المنظور الإسلامي: المقومات والتحديات. *Al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies*, 29(1), 100-120.

## Thesis & Dissertation

- Hammad, H. 'A. K. (2004). *Al-Raqabah Al-Shar'iyah Fi Al Masarif Al-Islamiyyah*. Research submitted to obtain a Master's Degree. Amman: College of Graduate Studies, University of Jordan.

## Website

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions(AAOIFI). (n.d). AAOIFI Tourahib Bi'timad Dawlat Al Emarat Al Arabiyah Al Moutahidah Ma'ayiriha Al-Shar'iyah. <https://aaofii.com/announcement/أيو في ترحب بإعتماد دولة الإمارات-العرب/> (accessed on 21<sup>st</sup> March 2023).
- Ad'Daej, Dana. (2021). Al-Raqabah Al-Shar'iyah Ala Al Bunuk Bayna al-Markaziyyah wa al-La-Markaziyyah. <https://uabonline.org/ar/الرقابة الشرعية على البنوك بين المركز واللامركزية> (accessed on 13<sup>th</sup> October 2023).
- Central Bank of the UAE. (1985). Federal Law no-(6) of 1985 Regarding Islamic Banks, Financial Institutions and Investment Companies.

- <https://www.centralbank.ae/media/gdedr4ps/lawno6-1985-islaminbanks-1.pdf> (accessed on 15<sup>th</sup> October 2023).
- Central Bank of the UAE. (2018). Higher Shariah Authority. <https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/islamic-finance/shariah> (accessed on 25<sup>th</sup> September 2023).
- Central Bank of the UAE. (2018). Mi'yar Al-Hawkamah Al-Shar'iyah li al-Muassasat Al-Malaiyyah al-Islamiyyah. <https://www.centralbank.ae/media/oyrdsg2b/standard-re-shari-ah-governance-for-islamic-financial-institutions.pdf> (accessed on 15<sup>th</sup> October 2023).
- Central Bank of the UAE. (2018). Qarar Al-Hay'ah al-'Ulya al-Shar'iyah Raqm 18/03/2018. <https://www.centralbank.ae/media/rg0l3wlg/the-higher-shari-ah-authority-resolution-no-18-3-2018.pdf> (accessed on 21<sup>st</sup> October 2023).
- Central Bank of the UAE. (2020). Mi'yar al-Mutatalibat al-Raqbiyyah li al-Muassasat al-Maliyah Allati Ladayha Nafithah Islamiyyah. <https://www.centralbank.ae/media/v5lhbhcqg/standard-re-regulatory-requirements-for-financial-institutions-housing-an-islamic-window-final-p.pdf> (accessed on 13<sup>th</sup> October 2023).
- Central Bank of the UAE. (n.d). Al-Khadamat Al-Masrafiyyah Al-Islamiyyah. <https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/islamic-finance/islamic-banking> (accessed on 23<sup>rd</sup> March 2023).
- Dubai Islamic Bank. (n.d). Nabthah An Asharikah. <https://www.dib.ae/ar/about-us/investor-relations> (accessed on 16<sup>th</sup> October 2023).
- UAE Ministry of Economy. (2022). Marsoum bi Qanoun Ittihad Raqm (50) Lisanat 2022 Bisidar Qanoun Al Muamalat Attijari. <https://www.moec.gov.ae/documents/20121/0/مرسوم+بقانون+بشأن+إصدار+قانون+المعاملات+التجارية.pdf/eaceffd7-4384-34cd-3fd1-d9ce7499c183?t=1673496708947> (accessed on 18<sup>th</sup> October 2023).

## إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.